اعتبرت اسرائيل ان المشروع المصري هو « الوثيقة الاكثر تطرفا التي قدمت اليها من جانب مصر · انها لا تعتبر ابدا مشروع سلام ، وانما تشمل مطالبة بالانسحاب الشامل والمطلق ، بدون اية اشارة الى تعديلات اقليمية » (معاريف ـ ٦ـ٧ـ٧٨) ·

وبعد تحليل المشروع « على اعلى المستويات السياسية » في اسرائيل ،صدر رد الفعل الاتي ! « اولا ، ان هذا لا يعتبر مشروع سلام ، وانما اقتراحات حول الانسحاب من الضفة الغربية وغزة ، وحول ترتيبات الامن · ثانيا ، بالنسبة لقضية تقرير المصير للفلسطينيين ، فان الامر اخطر مما ورد في «صيغة اسوان» ، وبموجبها على الفلسطينيين ان يكونوا جزءا من اولئك الذين سيشتركون في تقرير مستقبلهم · وحسب الوثيقة المصرية فأن [الفلسطينيين] هم الذين سيقررون مستقبل الضفة الغربية · ثالثا ، ان البند حول اللاجئين الفلسطينيين ، كما ورد في الوثيقة ، هو عامل جديد ، لم يطرح في المحادثات مع مصر حتى الآن على هذا الشكل ـ اي انه ينبغي معالجة الموضوع حسب قرارات الامم المتحدة · رابعا ، ان ادخال الامم المتحدة في مجرى المفاوضات حول الانسحاب والاشراف عليه، معناه ادخال جهة معادية لاسرائيل بشكل واضح » (المصدر نفسه)·

وقد رفضت الحكومة الاسرائيلية ،في جلستها بتاريخ ٩ـ٧ـ٧٨ ، المقترحات المصرية ، « معربة عن تقديرها بان هذه الوثيقة المتصلبة تثير الشك حول صدق نوايا السادات السلمية ·· ورغم انه يمكن اعتبار مقترحات السادات على انها [تعبر] عن موقف مساومة فقط ، ولكن حقيقة كونه يكرر المواقف التي عرضها في الماضي ، ويقدم وثيقة لا مثيل لها منذ مؤتمر الخرطوم في سنة ١٩٦٧ ، يمكن ان يثير الشك حول حقيقة نواياه » (المصدر نفسه) · وقد صدر عن مجلس الوزراء الاسرائيلي بيان في هذا الشأن، ورد فيه ان المقترحات المصرية التي نقلت الى اسرائيل في الثالث من تموز ١٩٧٨ ، والمسماة « مقترحات تتعلق بالانسحاب من الضفة الغربية وغزة وترتيبات امنية» غير مقبولة لدى اسرائيل ، ولا يمكن بطبيعتها ، ان تؤدي الى احلال السلام في الشرق الاوسط والى توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل » (المصدر نفسه) · الا ان الحكومة الاسرائيلية ، على الرغم من ذلك ـ وكما يبدو نتيجة لـ « ضغوط » اميركية ـ اعتبرت ان المقترحات المصرية لا تتضمن اية شروط مسبقة ، وبناء عليه قررت قبول دعوة وزير الخارجية الاميركي لحضور مؤتمر لندن ·

بالتنسيق مع الولايات المتحدة :

تشيع وسائط الاعلام الاسرائيلية ان المشروع المصري وضع بالتنسيق مع الولايات المتحدة ، « وانه في اطار الاتصالات التي كانت جارية بين مصر والادارة الاميركية ، ساهم الاميركيون في صياغة المشروع المصري » (راتا ـ ٤ـ٧ـ٧٨) · وقد حلل احد الكتاب السياسيين المعروفين في اسرائيل ،يوسف حاريف ، بنود المشروع المصري بقوله ، ان كل بند فيه جاء متلائما مع مبادىء السياسة الاميركية ، خاصة فيما يتعلق بمسألة الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية ، وحل المشكلة الفلسطينية في اطار اردني · وهناك نقطتا خلاف فقط بين القاهرة وواشنطن : « فالمصريون اقترحوا اشتراك الامم المتحدة في الاشراف على تنفيذ عملية الانسحاب الاسرائيلي والمحادثات حول تنفيذ الاتفاق [الاميركيون لم يقترحوا ذلك] ·وبينما